عرض تقرير: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021*

أ.د. سحر البهائي **

مقدمة

قبل تفشي جائحة كوفيد–19 لما يكن العالم في المسار الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكالها بحلول عام 2030، وفي ظل تفشي الجائحة أصبح الأمر يشكل صعوبة بالغة نحو تحقيق هذا الهدف في الوقت المحدد، لما سببته الجائحة من انكماش لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وتدهور لأوضاع الأمن الغذائي والتغذية لملايين الأشخاص حول العالم بمن فيهم الأطفال. ولا تزال الجائحة تكشف عن وجود مواطن ضعف في النظم الغذائية، الأمر الذي يهدد حياة السكان وسبل معيشتهم في جميع أنحاء العالم، ولا سيما السكان الأشدّ ضعفًا وأولئك الذين يعيشون في أوضاع معيشية اجتماعية واقتصادية هشة.

يُعد تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، والذي جاء هذا العام تحت عنوان تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة للجميع، التقييم العالمي الأول لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في عام 2020، ويقدم التقرير بعض الدلائل على ما سيكون عليه حال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030 في ظلّ سيناريو أكثر تعقيداً بسبب الآثار المستمرة لجائحة كوفيد–19. وتسلّط هذه الدلائل الضوء على الحاجة إلى التمعّن في كيفية معالجة حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم على نحو أفضل. ويتضمن التقرير ثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة لرسائل التقرير وفصلي المقدمة والخلاصة، والملاحق.

يبدأ التقرير بعرض ووصف لآخر المعلومات والمستجدات والاتجاهات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، ويستعرض توقعاته لبعض مؤشرات حالة الجوع بحلول عام 2030 في سيناريو يزداد تعقيداً جراء استمرار تداعيات جائحة كوفيد–19، ويقدم التقرير تحليل للدوافع والعوامل الرئيسية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ثم يناقش كيفية الانتقال إلى حلول للنظم الغذائية المتكاملة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية المحسّنة، وأنماط غذائية صحيّة ميسورة التكلفة للجميع.

*شارك في إعداد التقرير كلّ من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وآخرون (2021). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

** أستاذ الاقتصاد الزراعي، ومدير مركز التخطيط والتنمية البيئية بمعهد التخطيط القومي

نعرض فيما يلي لأهم الرسائل التي خلص إليها التقرير، ثم نعرض للمحاور الرئيسية والقضايا التي تناولها التقرير والتي تلقى الأضواء على جوانب هامة من تحديات الأمن الغذائي التي تواجه العالم حتى 2030، كما نعرض للمسارات المقترحة من جانب التقرير للخروج من أزمة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ونختم بمقترحات التقرير لتحويل النظم الغذائية في العالم.

أولاً: الرسائل الرئيسية للتقرير

1. **تؤكد التوقعات الجديدة أنه لن يتم القضاء على الجوع بحلول عام 2030 ما لم تتخذ إجراءات جدية لتسريع وتيرة إحراز التقدم**، وإن ارتفاع تكلفة الأنماط الغذائية الصحية، المقترنة بارتفاع مستويات انعدام المساواة في الدخل، جعلت الأنماط الغذائية الصحية بعيدة المنال بالنسبة إلى حوالي 3 مليارات شخص عبر العالم، لا سيما الفقراء منهم.
2. **يساهم الانتقال إلى أنماط غذائية صحية مستدامة في خفض تكاليف الصحة وتغّير المناخ بحلول عام 2030**، على اعتبار أن التكاليف المستترة لهذه الأنماط الغذائية أدنى من تكاليف أنماط الاستهلاك الحالية.
3. **ساهمت كل من النزاعات المسلحة، والتقلبات المناخية، وانخفاض الإنتاجية، وعدم كفاءة سلاسل الإمدادات الغذائية في رفع تكلفة الأغذية الصحية**، الأمر الذي يؤدى بالاقتران مع تدني المداخيل إلى عدم القدرة على تحمّل تكلفة أنماط غذائية صحية.
4. **أهمية تحويل النظم الغذائية لتكون أكثر قدرة على الصمود في وجه معوقات وتحديات تحقيق الأمن الغذائي**، بحيث يصبح بإمكانها أن توفّر أنماطًا غذائية صحية ميسورة التكلفة تتسم بالاستدامة والشمول، ويمكن أن تساهم في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكالها بالنسبة إلى الجميع.
5. **تأثيرات سلبية لجائحة كوفيد-19 على معدل انتشار أشكال متعددة من سوء التغذية**، ويمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل تمتد إلى ما بعد عام 2020، وسوف تتضاعف هذه الآثار من خلال تأثيرات انتقال سوء التغذية من جيل إلى آخر وما يترتب عن ذلك من تداعيات بالنسبة إلى الإنتاجية.
6. **هناك ستة مسارات يمكن اتباعها لتحويل النظم الغذائية**، وهى : تحقيق التكامل بين السياسات الإنسانية والإنمائية والخاصة ببناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات؛ وزيادة القدرة على الصمود في وجه تغّير المناخ في النظم الغذائية؛ وتعزيز قدرة الفئات السكانية الأشد ضعفًا على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية؛ والتدخل على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض تكلفة الأغذية المغذية؛ والتصدي للفقر وأوجه انعدام المساواة الهيكلية مع الحرص على أن تكون التدخلات شاملة ومراعية لمصالح الفقراء؛ وتعزيز البيئات الغذائية وتغيير سلوك المستهلكين من أجل تعزيز نماذج الأنماط الغذائية التي تؤثر بشكل إيجابي على صحة الإنسان والبيئة.

7. **أهمية ضمان الاتساق في صياغة السياسات والتشريعات وتنفيذها على مستوى النظم الغذائية والصحية والبيئية والخاصة بالحماية الاجتماعية**، للتوصل إلى حلول أكثر كفاءة وفعالية للنظم الغذائية من أجل توفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة بشكل مستدام وشامل.

ثانياً: محاور وقضايا رئيسية للتقرير

1. مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية

يشير التقرير إلى تزايد مستوى الجوع في العالم عام 2020 في ظلّ تفشي جائحة كوفيد–19، حيث عانى ما بين 720– 811 مليون شخص في العالم من الجوع عام 2020 – أي ما يقارب من 161 مليون شخص إضافي مقارنة بعام 2019. وسُجلت النسبة الأكبر للأشخاص الذين يعانون من الجوع بقارة أفريقيا حوالى 21% من سكانها، مقابل 9% في آسيا، 9.1 % في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

علاوة على ذلك، عانى حوالي 9.9% من سكان العالم عام 2020 من نقص التغذية أي ما يقارب من 768 مليون شخص، يعيش أكثر من نصفهم في آسيا حوالي 418 مليون شخص، وأكثر من ثلثهم في أفريقيا حوالي 282 مليون شخص وحوالي 59.7 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما لم يتمكن حوالي 2.37 مليار شخص على مستوي العالم من الحصول على غذاءٍ كافٍ عام 2020. وعانى حوالي 12% من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

وقد سُجّلت الزيادات الأكبر في انعدام الأمن الغذائي بين عامي 2019 و2020 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ثم أفريقيا تليها قارة آسيا، وسُجَّل في أمريكا الشمالية وأوروبا أدنى معدلات انعدام الأمن الغذائي للمرّة الأولى منذ عام 2014.

ويؤكد التقرير على أن مئات الملايين من الأشخاص يعانون بالفعل من الجوع وسوء التغذية قبل تفشي جائحة كوفيد –19، وأنه في الأجل الطويل إن لم تُتخذ إجراءات منسّقة وواسعة النطاق، من الممكن أن تؤدي الآثار المجتمعة للإصابة بكوفيد –19 وتدابير التخفيف ذات الصلة والانكماش العالمي الناجم عنها إلى حدوث اختلالات في سير عمل النظم الغذائية يترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة إلى الصحة والتغذية.

وقد أظهرت التقديرات خلال عام 2020 أن حوالي 22% من الأطفال عانوا من التقزم، 6.7% من الهزال و5.7% من الوزن الزائد. وعانى ما يقدّر بنحو 29.9% من النساء اللواتي تراوحت أعمارهن بين 15–49 عاماً من فقر الدم خلال عام 2019.

وسجّلت اتجاهات متزايدة في معدل انتشار السمنة لدى البالغين في جميع الأقاليم. مما يؤكد أن التقدم العالمي المحرز حالياً لا يسير في المسار الصحيح لتحقيق الغاية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية والتي تقضي بوقف هذا الارتفاع بحلول عام 2025.

ويخلص التقرير إلى أن بلدان عدة في مختلف أنحاء العالم تواجه تحديات عديدة في سعيها نحو ضمان المحافظة على سلامة وكفاءة النظم الصحية وتوافر الأغذية والتعليم والحماية الاجتماعية بالموازاة مع تصديها لجائحة كوفيد–19.

2.توقعات وسيناريوهات القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030

تم تقدير توقعات معدل انتشار النقص التغذوي حتى عام 2030 باتباع نهج هيكلي يستند إلى نموذج ديناميكي عالمي للتوازن العام، وتم وضع سيناريوهين يهدف أحدهما إلى تحديد الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد–19 . ويفترض السيناريوهان معًا عدم تعرض المسارات لاختلالات بفعل أي من الدوافع والعوامل الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، وعدم تنفيذ الإجراءات البالغة الأهمية اللازمة لتحويل النظم الغذائية لضمان الأمن الغذائي وتقليل أوجه عدم المساواة في الحصول على الأغذية.

وبناء على التوقعات، سوف تبلغ مستويات الجوع في العالم حوالي 660 مليونًا عام 2030، ولكنّ التطور الحاصل بين عامي 2020 و2030 سيكون متباينًا للغاية بين أقاليم العالم المختلفة. ففي حين يتوقع حدوث انخفاض كبير في آسيا (من 418 مليونًا إلى 300 مليون شخص)، تشير التوقعات إلى حدوث زيادة ملحوظة في أفريقيا (من أكثر من 280 مليونًا إلى 300 مليون شخص)، الأمر الذي يضعها على قدم المساواة مع آسيا بحلول عام 2030 بوصفها الإقليم الذي يضم أكبر عدد من الذين يعانون من النقص التغذوي.

ويرى التقرير أنه من الصعب التنبؤ بمسار السنوات القادمة في ظلّ استمرار انكشاف الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار التي تنطوي عليها جائحة كوفيد–19. كما يتوقع أن تتضاعف هذه الآثار من خلال تأثيرات انتقال سوء التغذية من جيل إلى آخر، وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الإنتاجية وبالتالي على الانتعاش الاقتصادي.

من ناحية أخرى، تحرز جميع الأقاليم الفرعية تقريباً بعض التقدم لخفض التقزم لدى الأطفال، إلا أن هناك عدد كبير منها بعيداً عن تحقيق غايات التغذية العالمية، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتغيير المسار من الآن حتى عام 2030. ولا يزال المستوى الحالي للهزال أعلى بكثير من الغاية العالمية لعام 2025 التي تبلغ 5% والغاية العالمية لعام 2030 التي تبلغ 3%.

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم الأقاليم لم تسجل أي تقدم يذكر في فيما يتعلّق بمعدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر، وليس هناك أي إقليم يسير في المسار الصحيح لتحقيق غايات عام 2025 أو عام 2030 المتعلّقة بخفض معدلات فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب، حيث أن الاتجاهات ثابتة، وتشير أحدث التقديرات أيضا إلى أنه ليس هناك أي إقليم يسير في المسار الصحيح لتحقيق الغايات العالمية لعام 2025 أو لعام 2030 المتعلّقة بالوزن المنخفض عند الولادة.

3.تأثيرات فادحة لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية فى أقاليم العالم

ساهمت جائحة كوفيد -19 في تدهور إمكانية حصول الأشخاص على الأغذية، وأن حالة الأمن الغذائي في عام 2020 أسوأ ممّا كانت عليه عام 2019 في معظم أجزاء العالم. ووفقاً لاستطلاع جالوب العالمي لمحاولة تقييم آثار جائحة كوفيد -19 على الأمن الغذائي، وجد أن حوالي 60% من المجيبين عانوا من انعدام الأمن الغذائي بمستوى معتدل بسبب الجائحة، و55% عانوا من انعدام الأمن الغذائي بمستوى شديد لنفس السبب، أي أن الجائحة ساهمت في تراجع إمكانية حصول الأشخاص على الأغذية.

وتشكّل القدرة على تحمّل التكلفة مكوّنًا رئيسيًا من مكونات الأمن الغذائي والتغذية، ومقياساً للحصول الاقتصادي على الأغذية والأنماط الغذائية الصحية. ونظراً إلى أن القدرة على تحمّل التكلفة هي مقياس لكلفة النمط الغذائي نسبة إلى الدخل، فإن التغيّرات التي تطرأ مع مرور الوقت يمكن أن تنجم عن التغيّرات في تكلفة النمط الغذائي أو دخل الشخص، أو كليهما. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الأغذية، في حال لم يقابله ارتفاع في الدخل، إلى تزايد عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم تحمّل تكلفة الأنماط الغذائية الصحية.

علاوة على ذلك، يمكن للمشاكل الأوسع نطاقًا التي تعصف بالاقتصاد، مثل حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين التي تتسبب في زيادة البطالة وتراجع الأجور، أن تؤدي إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين ليس بمقدورهم تحمّل تكلفة نمط غذائي صحي بغض النظر عن اتجاهات الأسعار. ونتيجة لارتفاع تكلفة الأنماط الغذائية الصحية، بالاقتران مع ارتفاع مستويات انعدام المساواة في الدخل، لم يستطيع حوالي 3 مليارات شخص تحمّل كلفة نمط غذائي صحي خلال عام 2019، ومعظم هؤلاء الأشخاص يعيشوا في آسيا (1.85 ملياراً) وأفريقيا (1.0 مليار)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (113 مليوناً) وأمريكا الشمالية وأوروبا (17.3 ملايين).

كما أسفرت الظروف التي فرضتها جائحة كوفيد-19 مثل القيود المفروضة على الحركة، وإقفال أسواق الأغذية أو عملها لساعات محدودة، وارتفاع أسعار الأغذية القابلة للتلف التي غالباً ما تكون مغذية بقدر أكبر، عن تغيّرات في نماذج الأنماط الغذائية. حيث ساهمت هذه الظروف، فضلًا عن انخفاض المداخيل، في اختيار الأغذية الأرخص ثمناً والعالية التجهيز والتي تتسم بمدّة تخزين أطول على حساب الأغذية الطازجة والمغذية بقدر أكبر.

وأثّرت أيضاً جائحة كوفيد-19 على قدرة المجتمع الدولي على رصد النتائج التغذوية لدى الأطفال والبالغين، وقد تم نمذجة ثلاثة سيناريوهات مختلفة استناداً إلى مسارات الانتعاش الاقتصادي والاختلالات في الخدمات بسبب جائحة كوفيد-19 في عامي 2021 و2022، وهي:

أ. سيناريو الانتعاش السريع في عام 2021 (متفائل)،

ب. سيناريو الموجة الثانية من العدوى في عام 2021 (معتدل)،

ت. سيناريو الاختلالات المستمرة والانتعاش الذي يطول أمده (متشائم).

وتم استخدام نموذج عالمي للتوازن العام قابل للحوسبة ومرتبط ببيانات الدراسات الاستقصائية الأسرية الخاصة بكل بلد من أجل توقّع آثار الاختلالات الناجمة عن تفشي الجائحة على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، ومداخيل الأسر، ومعدل الفقر البالغ 1.90 دولاراً أمريكيًا في اليوم بين عامي 2020 و2022 في ظلّ كل سيناريو. ومن ثم استخدمت هذه المعلومات لتوقّع التغيّرات في معدل انتشار الهزال في كل بلد استناداً إلى الروابط التاريخية الملاحظة.

كما تم إدراج التقديرات الخاصة بالفقر والهزال والافتراضات المتعلّقة بمستوى اختلال الخدمات الصحية والتغذوية، وتم استنباط نتائج هذا النموذج المستخدم في 118 بلداً من أجل تقدير الآثار المحتملة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي شهدت زيادات نسبية ممّاثلة في معدلات سوء التغذية.

وتشير نتائج هذه التحليلات إلى أنه في ما يتعلّق بهزال الأطفال، يتوقّع أن يعاني 11.2 مليون طفل إضافي دون الخامسة من العمر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الهزال بين عامي 2020 و2022 كنتيجة للجائحة، وفي ظلّ السيناريو المعتدل يتوقع أن يكون عدد الأطفال حوالي 6.9 مليون طفل في عام 2020 وحده. ويرتفع تقدير الحالات الإضافية إلى 16.3 مليون طفل في ظلّ السيناريو المتشائم. أما في ما يتعلّق بتقزم الأطفال، فيتوقّع النموذج أن يعاني 3.4 مليون طفل إضافي من التقزم عام 2022 بسبب آثار جائحة كوفيد –19 في ظلّ السيناريو المعتدل، 4.5 مليون طفل إضافي في ظلّ السيناريو المتشائم.

واستناداً إلى هذه السيناريوهات فـــأنه من المتوقع أن يعاني ما يتراوح بين 6.1 –6.5% من الأطفال دون الخامسة من العمر (من 37.3 إلى 39.6 ملايين طفل) من الهزال في عام 2030 في ظلّ السيناريوهين المعتدل والمتشائم على التوالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهذا يمثل ما يتراوح بين 570 ألف و2.8 مليون طفل إضافي مقارنة بالسيناريو الذي لم تتفشَ فيه الجائحة.

وفي ظلّ استمرار الجائحة من دون نهاية واضحة واستمرار انكشاف الآثار الاقتصادية والآثار الأخرى لها، سيكون من الصعب توقّع المسار الذي سيسود في السنوات القادمة، ولا تزال الأدلة نادرة بشأن الآثار الفعلية لجائحة كوفيد–19 على مختلف أشكال سوء التغذية، بما في ذلك على معدل انتشار التقزم؛ والهزال؛ والوزن الزائد لدى الأطفال؛ والسمنة لدى البالغين؛ وفقر الدم لدى النساء في سنّ الإنجاب؛ والوزن المنخفض عند الولادة؛ والرضاعة الطبيعية الخالصة. وستتضاعف هذه الآثار من خلال تأثيرات انتقال سوء التغذية من جيل إلى آخر وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الإنتاجية، وبالتالي على الانتعاش الاقتصادي. ولكن من الواضح أن جائحة كوفيد–19 قد أثّرت على الأرجح على معدل انتشار أشكال متعددة من سوء التغذية وأنه قد تكون لها آثار طويلة الأجل تمتد إلى ما بعد عام 2020، كما يتبيّن لنا بالفعل في عام 2021، وبالتالي، يتعيّن بذل جهود استثنائية لمعالجة آثار الجائحة والتغلّب عليها.

4.أسباب وعوامل إضافية كامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أقاليم العالم

استناداً على تحليلات التقارير السابقة رصد التقرير الحالي أهم هذه الأسباب كما يلي:

أ. **النزاعات المسلحة خاصة النزاعات الداخلية،** والتي تشكّل تهديداً كبيراً للأمن الغذائي والتغذية، حيث يعيش حوالي 80% من الأطفال الذين يعانون من التقزم في بلدان تشهد شكلًا من أشكال النزاع أو العنف أو الهشاشة.

ب. **التغيرات المناخية،** والتي شكّلت دافعًا رئيسيًا كامنًا وراء الارتفاعات الأخيرة في مستويات الجوع على مستوى العالم، خاصةً في البلدان التي تكون النظم الغذائية والزراعية فيها حساسة بدرجة كبيرة لهطول الأمطار والتقلّبات في درجات الحرارة، والتي يعتمد نسبة كبيرة من سكانها على الزراعة لكسب سبل عيشها.

ت. **حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين،** وتعتبر دافعًا رئيسيًا كامنًا وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي، حيث تؤدي إلى شراء أغذية رخيصة الثمن غير صحية ممّا يساهم في افتقار الأنماط الغذائية إلى الجودة التغذوية.

ث. **عدم القدرة على تحمّل تكلفة الأنماط الغذائية الصحية،** ساهم في ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية.

ج. **الفقر وانعدام المساواة،** ويعتبران من القواسم المشتركة والعوامل التي تفاقم من الآثار السلبية للأسباب الأخرى كافة.

ويضاف إلى تلك الأسباب، مجموعة أخرى من العوامل الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية منها ارتفاع أسعار الأغذية، تفشي الأمراض المحلية، رداءة المرافق الصحية والخدمات الصحية وممارسات تغذية الأطفال، إلا أن هذه الدوافع لم يتناولها التقرير الحالي حيث يتم تناولها بصورة أكثر منهجية في تقارير عالمية أخرى متعلّقة بالتغذية.

وينوه التقرير إلى أن السنوات العشر الأخيرة قد شهدت زيادة ملحوظة في وتيرة النزاعات وحدّتها، والتقلّبات المناخية والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين. وأدى تزايد وتيرة هذه العوامل، التي تفاقمت جراء تفشي جائحة كوفيد-19، إلى زيادة في معدلات الجوع، وتقويض التقدم المحرز في الحدّ من جميع أشكال سوء التغذية، وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما ساهمت حالات الركود الاقتصادي في عام 2020 بما فيها تلك الناتجة عن تدابير احتواء جائحة كوفيد-19، في واحدة من أكبر الزيادات في معدلات الجوع في العالم منذ عقود، مما أثر تقريباً على جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وعندما حدث الانكماش الاقتصادي إلى جانب دوافع أخرى، ولا سيما الكوارث المرتبطة بالمناخ، أو النزاعات، أو مزيج من الاثنين معًا، سُجّلت أكبر الزيادات في معدلات انتشار النقص التغذوي في أفريقيا، وتلتها آسيا.

وبصفة عامة يتميز كل سبب من الأسباب السابق العرض لها بتفرّده وتداعياته، وعلى الرغم من كونها أسباب أو عوامل خارجية بالنسبة إلى النُظم الغذائية، إلا أنها تتفاعل معًا لإحداث تأثيرات متعددة ومضاعفة في كثير من الجوانب داخل النظم الغذائية على حساب الأمن الغذائي والتغذية.

وقد أوضح التقرير أن حوالي 70% من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تتأثر بسبب أو عامل واحد على الأقل من هذه العوامل، ويعاني 41 % منها أيضًا من انعدام كبير للمساواة في الدخل (38 من أصل 93 بلدًا)، الأمر الذي يفاقم أثرها.

كما ينوه التقرير إلى أن النُظم الغذائية تؤدى دورًا محوريًا ليس في تحديد كمية الأغذية المتاحة للاستهلاك وجودتها وتنوعها ومحتواها التغذوي فحسب، بل في الحفاظ على سُبل كسب العيش لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للنُظم الغذائية أثرًا كبيرًا (إيجابيًا وسلبيًا) على صحة الإنسان من خلال مجموعة متنوعة من القنوات المختلفة، وعلى سلامة البيئة والنظام الإيكولوجي لكوكبنا. ومن هذا المنطلق، فإن للطريقة التي تعمل بها النُظم الغذائية، وكلفة الأغذية التي تقدّمها وجودتها، وأثرها على صحة الإنسان والكوكب تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

كما رصد التقرير التأثيرات الأشد تدميرًا لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية من المدى والنطاق غير المسبوقين للانكماش الاقتصادي الذي تسببت فيه تدابير احتواء الجائحة (الدوافع الاقتصادية والسوقية)، وأدّى ذلك إلى إغراق العالم ومعظم البلدان في ركود اقتصادي في عام 2020، وتراجع نصيب الفرد من الدخل في عدد من البلدان أكثر من أي وقت مضى. وعاني الأشخاص الذين يعملون في القطاع غير الرسمي في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم من انخفاض دخلهم بصورة ملحوظة أو اختفائه. وفي البلدان المرتفعة الدخل، قدّمت الحكومات دعمًا إلى أصحاب العمل لاستبقاء الموظفين، وإن كان ذلك برواتب منخفضة.

ثالثًا: مسارات ستة مقترحة للخروج من أزمة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

للتغلب على الأسباب والعوامل الرئيسية التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية وما ينجم عنها من تداعيات بالنسبة إلى النظم الغذائية في العالم، فقد أوضح التقرير أن الحلّ يكمن في تحويل النظم الغذائية العالمية.

وتحقيقًا لهذه الغاية، تم تحديد ستة مسارات، تشمل مجالات السياسات وأهدافها الرئيسية كما هو مبين على النحو التالي:

1. التكامل بين السياسات الإنسانية والإنمائية الخاصة ببناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات

أكد التقرير في هذا الخصوص على أنه من الضروري أن يتم تنفيذ السياسات والاستثمارات والإجراءات المراعية للنزاعات للحدّ من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بشكل متزامن مع السياسات التي تهدف

إلى الحدّ من مستويات النزاعات، وأن تتماشى هذه السياسات والاستثمارات والإجراءات مع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهود بناء السلام على المدى الطويل.

وأشار التقرير إلى أن برامج المساعدة الغذائية الطارئة، والدعم الطارئ لضمان المياه النظيفة، والخدمات الصحية والصرف الصحي الجيدة، والتدخلات الهادفة إلى الحفاظ على سبل العيش، تُعدّ من بين الآليات النموذجية للاستجابة للأزمات والحماية الاجتماعية التي تنفذ لضمان الحدّ الأدنى من مستويات الأمن الغذائي والتغذية. وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات، تكتسب جهود بناء السلام أهمية قصوى في تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل وتحسين التغذية. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع برامج لبناء القدرة على الصمود وآليات الحماية الاجتماعية من دون تأخر؛ وإلا فقد يعتمد الأفراد والأسر استراتيجيات تأقلم مدمرة بشكل متزايد ونهائية (كبيع الأصول الإنتاجية) مما يهدد سبل كسب العيش والأمن الغذائي والتغذية في المستقبل.

ويلخص الجدول مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لدمج الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

جدول رقم (1): مجالات السياسات والأهداف لدمج الجهود الإنسانية والإنمائية وبناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات

مجال السياسات	الأهداف
جهود بناء السلام المرتبطة بدعم سبل كسب العيش	**التأكد من أن السياسات والإجراءات المراعية للنزاعات على الأقل لا تسبب أي ضرر. والحد من/تجنب النزاعات بشأن الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها، مع الحفاظ على القدرة الإنتاجية. والوقاية من آليات التكيّف المدمرة بيع الأصول. وتلبية الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي والتغذي**
برامج الحماية الاجتماعية وإنتاج الأغذية والإمدادات الغذائية المراعية للتغذية	**دعم سبل كسب العيش وتدابير الحماية الاجتماعية لضمان الأمن الغذائي والتغذية والانتعاش القوي**
الحفاظ على الوظائف الرئيسية لسلاسل الإمدادات الغذائية	**إعادة إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة، أثناء النزاعات وأعقابها، لضمان الاستقرار السريع للإمدادات الغذائية للاستهلاك الشخصي والتسويق.**
النهج المجتمعية في السياسات بعد انتهاء النزاعات	**تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي لتقليل أوجه عدم اليقين وتعزيز التطلّعات الإيجابية وتحسين الرفاه.**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 "بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي". روما.

2. زيادة القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ في النظم الغذائية

وهو الأمر الذي يتطلب تنفيذ سياسات وبرامج القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، تكييف الأدوات والتدخلات وتجديدها، مثل: نظم رصد المخاطر والإنذار المبكر؛ والتأهب للطوارئ والاستجابة لها، وتدابير الحدّ من أوجه الضعف وبناء القدرة على الصمود، وآليات الحماية الاجتماعية المستجيبة

للصدمات، وعمليات نقل المخاطر، والتمويل القائم على التنبؤ، بالإضافة إلى هياكل حوكمة متينة لإدارة المخاطر في الترابط القائم بين النظم البيئية والغذائية والصحية.

وقد يتعين على هذه الأدوات أن تقوم على التشريعات لضمان قابلية إنفاذها من ناحية، وحماية الطبيعة، والإدارة المستدامة لإنتاج الأغذية وإمداداتها، وإصلاح البيئات الطبيعية وإعادة تأهيلها من ناحية أخرى. ولارتباط مخاطر المناخ بالأمن الغذائي في المناطق الريفية بالدول النامية، يتطلب الأمر وضع خطط لتأمين الأصول تستهدف على وجه التحديد الأسر الفقيرة والضعيفة.

ويؤكد التقرير على أن (الزراعة الذكية مناخياً) تعتبر من الأساليب التي أثبتت جدواها لبناء القدرة على الصمود في وجه تغّير المناخ، وهي تبني القدرة على الصمود بطرق متعددة من خلال نظم مراعية للمناخ ومفيدة اجتماعياً واقتصادياً: فنهج الزراعة الذكية مناخيا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام وتحسين الدخل، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويلخص الجدول مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لزيادة القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ عبر النظم الغذائية.

جدول رقم(2): مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لزيادة القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ عبر النظم الغذائية

مجال السياسات	الأهداف
الحدّ من المخاطر المتعلقة بالمناخ والتكيّف مع تغيّر المناخ	• **زيادة القدرة على التكيّف مع الأحداث المناخية على طول سلسلة الإمدادات الغذائية لتقليل الاختلالات في إنتاج الأغذية وإمداداتها.** • **حماية أصحاب الحيازات الصغيرة من الأحداث المناخية التي يمكن أن تؤثر على سبل كسب عيشهم، بما في ذلك من خلال التأمين ضد المخاطر المتعلقة بالمناخ.** • **تهيئة بيئة مؤاتية لتشجيع الاستثمارات المستدامة في الزراعة.**
إنشاء نظم لرصد المخاطر المتعلقة بالمناخ وللإنذار المبكر	**الحدّ من تأثير الأخطار المختلفة، بما في ذلك الأحوال المناخية القصوى، في كل من النظم الغذائية وسبل كسب العيش.**
تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية الطبيعية وإدارتها	**زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام مع آثار إيجابية على الموارد الطبيعية والبيئة بما في ذلك من خلال الممّارسات الزراعية الذكية مناخيًا.**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 "بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي". روما.

3. تعزيز قدرة الفئات السكانية الأشد ضعفًا على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية

مما لا شك فيه أن التدابير المتخذة خلال تفشي جائحة كوفيد-19 سواء كانت هذه التدابير برامج للمساعدات الاجتماعية، أو التوظف، أو التأمين الاجتماعي، أظهرت أهمية بناء القدرة على الصمود في وجه المحن الاقتصادية، وبات من الواضح أنه من الأهمية بمكان وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات وغير ذلك من التدابير، قبل حدوث حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين

بفترة طويلة، حيث أن هذه التدابير مصمَّمة لمواجهة آثار الدورات الاقتصادية السلبية عند حدوثها، ولا سيما بالنسبة إلى فئات السكان الأكثر ضعفًا، وللحفاظ على إمكانية الحصول على الأغذية المغذّية والأنماط الغذائية الصحية.

ويشير التقرير أنه على المدى القريب، يجب أن تتضمن هذه السياسات والقوانين والاستثمارات آليات للحماية الاجتماعية وخدمات للرعاية الصحية الأولية، مع دعم دخل الأسرة وسبل كسب معيشتها في الوقت ذاته من خلال توفير المساعدة الاجتماعية، أو وضع سياسات سوق عمل نشطة. ومع تعافى البلدان من آثار الجائحة، فأنه من الأهمية الحفاظ على مستويات كافية من الإنفاق العام على نظم الحماية الاجتماعية والصحية، حيث أن أي تخفيضات سوف تؤدى إلى زيادة المصاعب بين الفئات المحرومة أصلًا، وضعف الأداء، وزيادة مخاطر النتائج السلبية المرتبطة بالصحة والتغذية، وزيادة الضغوط المالية وتقويض مكاسب التنمية.

وعلى المدى المتوسط يشير التقرير إلى أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على هذه السياسات كجزء من نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، إلى جانب زيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ تدابير مبتكرة أخرى لبناء القدرة الاقتصادية على الصمود، مثل تعزيز الوصول إلى التأمين الزراعي بالنسبة إلى منتجي الأغذية، الذين يتعرض الكثير منهم للصدمات الاقتصادية وتلك المتصلة بالمناخ، ويمكن لخطط التأمين أن تساعد في الحدّ من الفقر، لا سيما عندما تقترن بخطط الحماية الاجتماعية.

ويلخص الجدول مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لتعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفًا على الصمود في وجه المحن الاقتصادية.

جدول رقم (3): مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لتعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفًا على الصمود اقتصادياً

مجال السياسات	الأهداف
تعزيز الإنتاجية الزراعية والغذائية وروابط الأسواق على طول سلسلة الإمدادات الغذائية	**تحسين فرص الدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة الإمدادات الغذائية**
الحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتقلب المفرط في الأسعار و/أو التخفيف من آثارها	**الحد من ضعف الأسر الفقيرة والمشترين الصافين للأغذية في ما يتعلق بإمكانية الحصول على الأغذية. تجنب استراتيجيات التأقلم غير المرغوب فيها خلال فترات التقلبات الشديدة في أسعار الأغذية.**
تعزيز خلق فرص العمل وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية	**تقليل الآثار القصيرة المدى للصدمات الاقتصادية على الأسر الضعيفة من خلال برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية. تحقيق استقرار الدخل واستهلاك الأغذية.**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 "بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي". روما.

4. التدخلات على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض تكلفة الأغذية المغذية

يؤكد التقرير على أهمية التدخل على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لزيادة توافر الأغذية الآمنة والمغذية وخفض تكلفتها، كوسيلة لزيادة القدرة على تحمل تكلفة الأنماط الغذائية الصحية.

ويقتضي هذا المسار وضع مجموعة متسقة من السياسات والاستثمارات من الإنتاج إلى الاستهلاك، تهدف إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف، وينبغي لهذه الحوافز أن تشجع على تنويع الإنتاج في قطاعي الأغذية والزراعة للإتجاه نحو الأغذية المغذية، بما في ذلك الفواكه والخضار والبقوليات والبذور، وكذلك الأغذية ذات المصدر الحيواني والمحاصيل المدعمّة بيولوجياً، بالإضافة إلى الاستثمارات في الابتكار والبحوث والإرشاد لزيادة الإنتاجية.

وفي أماكن أخرى من سلسلة الإمداد، يمكن تحسين الجودة الغذائية للمنتجات الغذائية والمشروبات عن طريق إثراء الأغذية الأساسية ما بعد الحصاد بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الدولية، ويمكن أيضاً لمصنّعي الأغذية وبائعيها إعادة تركيب منتجاتهم، للتخلّص من الأحماض الدهنية غير المشبَّعة المنتجة صناعياً، وتقليل مستويات الدهون المشبَّعة والسكريات و/أو الملح. ويلخص الجدول مجالات السياسات والأهداف الرئيسية للتدخل على طول سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية.

جدول رقم (4): مجالات السياسات والأهداف الرئيسية للتدخل

تعبر سلاسل الإمدادات الغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية

مجال السياسات	الأهداف
زيادة الاستثمارات من أجل قطاع زراعي أكثر إنتاجية وتنوعاً	زيادة إمدادات الأغذية الآمنة والمغذية، وخفض كلفتها.
زيادة كفاءة سلاسل القيمة الغذائية	تحسين أداء سلاسل القيمة لتحقيق مكاسب في الكفاءة في تخزين الأغذية وتجهيزها وتسويقها، وبالتالي خفض كلفة الأغذية المغذية. الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال مجموعة متسقة من السياسات والاستثمارات في إنتاج الأغذية وحصادها ومناولتها وتعبئتها وتخزينها ونقلها وتسويقها.
تهيئة بيئة تروج للأغذية على طول سلسلة الإمدادات	تعديل السياسات المالية وغيرها من السياسات للتأثير على الأسعار النسبية للأغذية المغذية والأغذية الغنية بالدهون والسكر و/أو الملح.
اعتماد الإثراء الإلزامي للأغذية بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الدولية	زيادة الإمدادات بالأغذية المدعمة كجزء من برنامج لمعاجلة نقص المغذيات الدقيقة
تعزيز التدعيم الحيوي بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية واللوائح الدولية	زيادة إنتاج الأغذية ذات المحتوى العالي من المغذيات الدقيقة لمعاجلة نقص المغذيات الدقيقة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 "بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي". روما.

5. التصدي للفقر وأوجه انعدام المساواة الهيكلية مع الحرص على أن تكون التدخلات شاملة ومراعية لمصالح الفقراء

إن المستويات المستمرة والمرتفعة من أوجه عدم المساواة، تحدّ بشكل خطير من فرص السكان في التغلّب على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. وهو الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وقوانين تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية من خلال عملية تحويل مسرّعة للنظم الغذائية، تصب في مصلحة الفقراء وتكون شاملة، ويتم تواجيهها للفئات السكانية الضعيفة في كل المناطق الريفية والحضرية.

وأشار التقرير إلى العديد من المبادرات في هذا الصدد منها على سبيل المثال، مبادرة منتجات الشراكة من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، والتي استهدفت تعزيز قدرة السكان الذين يعيشون في المناطق الجبلية على الصمود وتحسين اقتصاداتهم ونظمهم البيئية.

كما ركز التقرير أيضا على قدرات المرأة الإنتاجية، حيث كشفت آثار جائحة كوفيد-19عن أوجه عدم المساواة الهيكلية، حيث تأثرت قدرات المرأة الإنتاجية، والمتعلقة بإدرار الدخل بشكل غير متناسب، بسبب انخفاض الفرص الاقتصادية وإمكانية الحصول على الأغذية المغذية، مع الاضطرار في الوقت نفسه إلى زيادة عبء العمل عليها، ويرى التقرير أنه ينبغي أن تراعي استجابات السياسات أدوار المرأة في النظم الغذائية والزراعية، وأن تضمن تلبية احتياجاتها المتعددة على النحو المناسب. وأشار التقرير أيضا إلى قدرات الشباب والتي تمثل فرصة هائلة لإحداث التغيير التحويلي في النظم الغذائية. ويلخص الجدول مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وضمان أن تصب التدخلات في مصلحة الفقراء وأن تكون شاملة للجميع.

جدول رقم (5): مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وضمان توجيه التدخلات في مصلحة الفقراء وأن تكون شاملة للجميع

مجال السياسات	الأهداف
تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة تاريخيًا	الحد من أوجه عدم المساواة داخل الأسرة، مع آثار إيجابية على نتائج الأمن الغذائي والتغذية لدى المرأة والأطفال والشباب.
الحد من أوجه عدم المساواة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية ودعم الأنشطة الاقتصادية للمرأة في سلاسل القيمة الغذائية	زيادة القدرة الإنتاجية لدى الرجال والنساء من خلال ضمان المساواة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية. تنفيذ آليات دعم الخدمات المالية التي تستهدف الأنشطة الاقتصادية للمرأة كمنتجة ومعاجلة وتاجرة ورائدة أعمال.
تفعيل الإصلاحات من منظور المساواة بني الجنسين لتمكين توزيع الموارد على قدم من المساواة والحصول على الخدمات الاجتماعية	تحسين الوصول إلى الأصول الإنتاجية الزراعية الرئيسية. زيادة وصول الفئات السكانية الضعيفة إلى الخدمات الأساسية والرعاية الصحية الأولية وآليات الحماية الاجتماعية الموسعة النطاق تحسين توزيع الدخل داخل البلدان.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 "بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي". روما.

6. تعزيز بيئات الأغذية وتغيير سلوك المستهلكين لتعزيز الأنماط الغذائية ذات الآثار الإيجابية على صحة الإنسان والبيئة

هناك حاجة إلى سياسات وقوانين واستثمارات لتهيئة بيئات غذائية صحية، وتمكين المستهلكين من اتباع أنماط غذائية مغذية، وصحية وآمنة وذات أثر أقل ضرراً على البيئة. حيث يمكن استخدام النُهج التنظيمية لتحسين الجودة التغذوية للأغذية المجهَّزة المتوفرة على نطاق واسع والتي تتيح نماذج أنماط غذائية لها تأثيرات إيجابية على الصحة.

وأشار التقرير إلى العديد من النُهج التنظيمية في هذا الصدد منها على سبيل المثال:

أ. **إنشاء مناطق غذائية خضراء [كوريا الجنوبية]** يُحظر فيها بيع الأغذية التي تحتوي على كميات عالية من الطاقة وحد أدنى من القيمة التغذوية بما في ذلك الوجبات الغذائية السريعة.

ب. **خفضت أحد الدول [الكويت] مستويات الملح في الخبز**، وهو أحد المصادر التي تؤثر سلباً على صحة الإنسان.

ت. **رفعت أحد الدول [بيرو] الضرائب المفروضة على المشروبات المحلّاة بالسكر** لخطورتها على الصحة.

ويلخص الجدول مجالات السياسات والأهداف الرئيسية، بما في ذلك القوانين واللوائح ذات الصلة بتعزيز بيئات الأغذية وتغيير سلوك المستهلك لتعزيز الأنماط الغذائية ذات الآثار الإيجابية على صحة الإنسان والبيئة

جدول رقم (6): مجالات السياسات والأهداف الرئيسية لتعزيز بيئات الأغذية وتغيير سلوك المستهلك لتعزيز نماذج الأنماط الغذائية ذات الآثار الإيجابية على صحة الإنسان والبيئة

مجال السياسات	الأهداف
تنفيذ سياسات المشتريات العامة للأغذية الصحية وخدمات الأغذية	التأكد من أن الأغذية التي يتم بيعها أو تقديمها في المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة الأخرى تساهم في النظم الغذائية الصحية.
تحسين معايير التجارة مع التركيز على التغذية	تعزيز دور التجارة لزيادة توافر النظم الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكلفتها
فرض الضرائب على الأغذية التي تحتوي على كميات عالية من الدهون والسكريات و/أو الملح ودعم الأغذية المغذية	خفض استهلاك الأغذية ذات الآثار السلبية على صحة الإنسان التأكد من أن الأغذية المغذية ميسورة التكلفة أكثر من الأغذية التي تحتوي على كميات عالية من الطاقة.
سن تشريعات خاصة بتسويق المواد الغذائية	حماية جميع الأشخاص، ولا سيما الأطفال منذ الولادة وحتى سن الثامنة عشرة، من الآثار الضارة لتسويق الأغذية.
تنظيم الدهون غير المشبعة الصناعية	التخلص من الدهون غير المشبعة الصناعية من سلسلة الإمدادات الغذائية.
إعادة تركيب المنتجات الغذائية والمشروبات	تقليل مستويات الملح/الصوديوم و/أو السكريات و/أو السعرات الحرارية و/أو الدهون المشبعة في الأغذية العالية التجهيز.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، 2017، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017 "بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي". روما.

رابعاً: أطر وخطوات ومتطلبات تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع في العالم

يوضّح الشكل التالي، خطوات تحويل النظم الغذائية والتي تعالج الأسباب والعوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وعدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية للجميع. حيث تتطلب العملية ما يلي:

1. إجراء تحليل متعمّق للحالة محدد السياق.
2. صياغة حافظات متّسقة مشتركة بين القطاعات من السياسات والاستثمارات والتشريعات، بما في ذلك العوامل المسرّعة التي تحفز العمليات التحويلية.
3. تنفذ هذه الحافظات مع إجراء رصد وتقييم ملائمين، فضلًا عن وضع آليات للمساءلة.

شكل رقم (1): خطوات تحويل النظم الغذائية في العالم

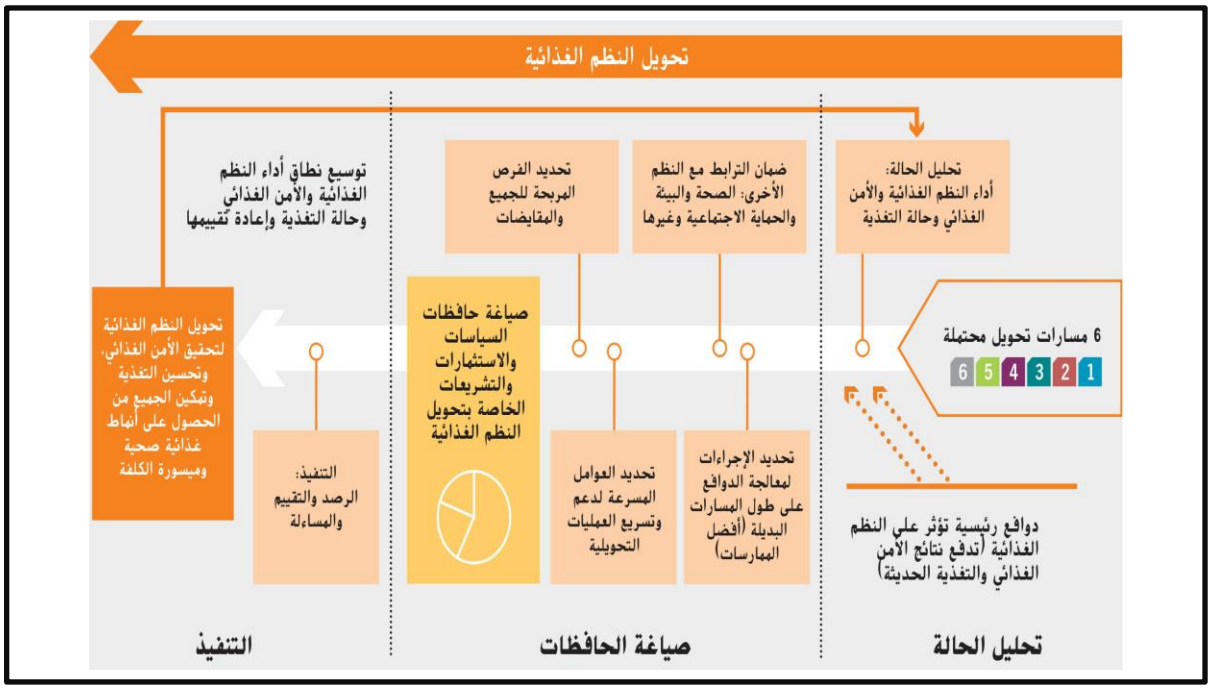

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وآخرون (2021). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

ونلقى مزيد من الأضواء فيما يلي على أبرز الأطر والخطوات والمتطلبات:

1.بناء حافظات متّسقة من السياسات والاستثمارات

تبدأ صياغة حافظات شاملة من السياسات والاستثمارات بتحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية للحصول على فهم متعمّق لوضع الدولة، بما في ذلك طبيعة وكثافة الدوافع الرئيسية التي تؤثر على النظم الغذائية وحالة الأمن الغذائي والتغذية السائدة، بالإضافة إلى تحديد الجهات الفاعلة والمؤسسات وآليات الحوكمة ذات الصلة. ويمّكن تحليل الحالة من تقييم أي مجموعة من المسارات لتحويل النظم الغذائية هي الأكثر ملاءمة، بالنظر إلى الطريقة التي أثرت بها الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عليها، وما هي تدابير السياسات والاستثمارات الأكثر ملاءمة لتكون جزءاً من الحافظة.

ونظراً إلى الطبيعة الشاملة لعدة قطاعات التي تتسم بها التدخلات اللازمة لتحويل النظم الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، فإن تحقيق الاتساق في مجال السياسات والاستثمارات بين النظم الغذائية الزراعية ونظم البيئة والنظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية والنظم الأخرى، مثل التعليم والطاقة والتجارة والتمويل، أمر ضروري لإحداث التغيير التحويلي الفعال.

والاتساق مطلوب ليس من أجل الصياغة الفعالة فحسب، بل من أجل التنفيذ الفعال والمسرّع للحافظات أيضاً، والأهم من ذلك، فبصرف النظر عن الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمالية، يتطلب التغيير التحويلي النُظمي تطوير واستحداث التكنولوجيات المناسبة والبيانات والابتكارات (والوصول إليها)، التي يشار إليها بالعوامل المسرّعة، لتحفيز العمليات التحويلية.

شكل رقم (2): المكونات والعناصر الرئيسة لحافظة السياسات والاستثمارات لتحويل النظم الغذائية

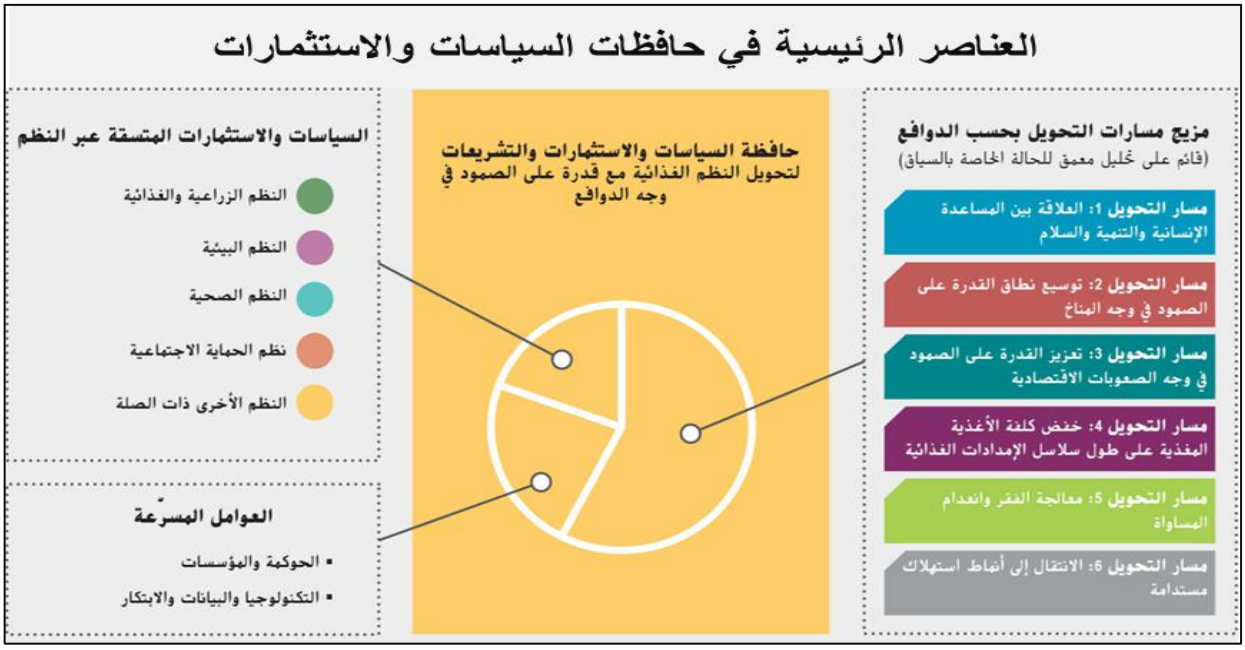

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وآخرون (2021). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

2.اتساق سياسات واستثمارات النظم الغذائية مع النظم الأخرى ذات الصلة

يعتمد الأداء العام للنظم الغذائية على اتساقها وتفاعلها مع عدة نظم أخرى، بما فيها، النظم الغذائية والزراعية، بالإضافة إلى نظم الحماية البيئية والنظم الصحية والاجتماعية. وتؤدي النظم الأخرى دوراً حاسماً على طول النظام الغذائي، بدءاً من توفير المعارف والمهارات اللازمة في ما يتعلق بإنتاج الأغذية، ووصولًا إلى التثقيف التغذوي للأطفال في سن المدرسة، وزيادة مستوى وعي المستهلك للقيام بخيارات أفضل.

وبالنظر إلى العلاقات المتبادلة القائمة فيما بين النظم، تظهر النظم الغذائية كمجال مشترك –كما يوضح الشكل– محتمل لتعزيز المنافع المشتركة لمجموعة من أهداف السياسات بكفاءة وفعالية، وبالتالي، فبصرف النظر عن تحديد حافظات السياسات والاستثمارات لتحويل النظم الغذائية نفسها، فأن هناك حاجة إلى تحقيق اتساق السياسات مع النظم الأخرى التي تدعم الاستدامة لهذه النظم الغذائية على المدى الطويل.

شكل رقم (3): الترابطات والتكاملات التفاعلية بين النظم الغذائية وغيرها من النظم

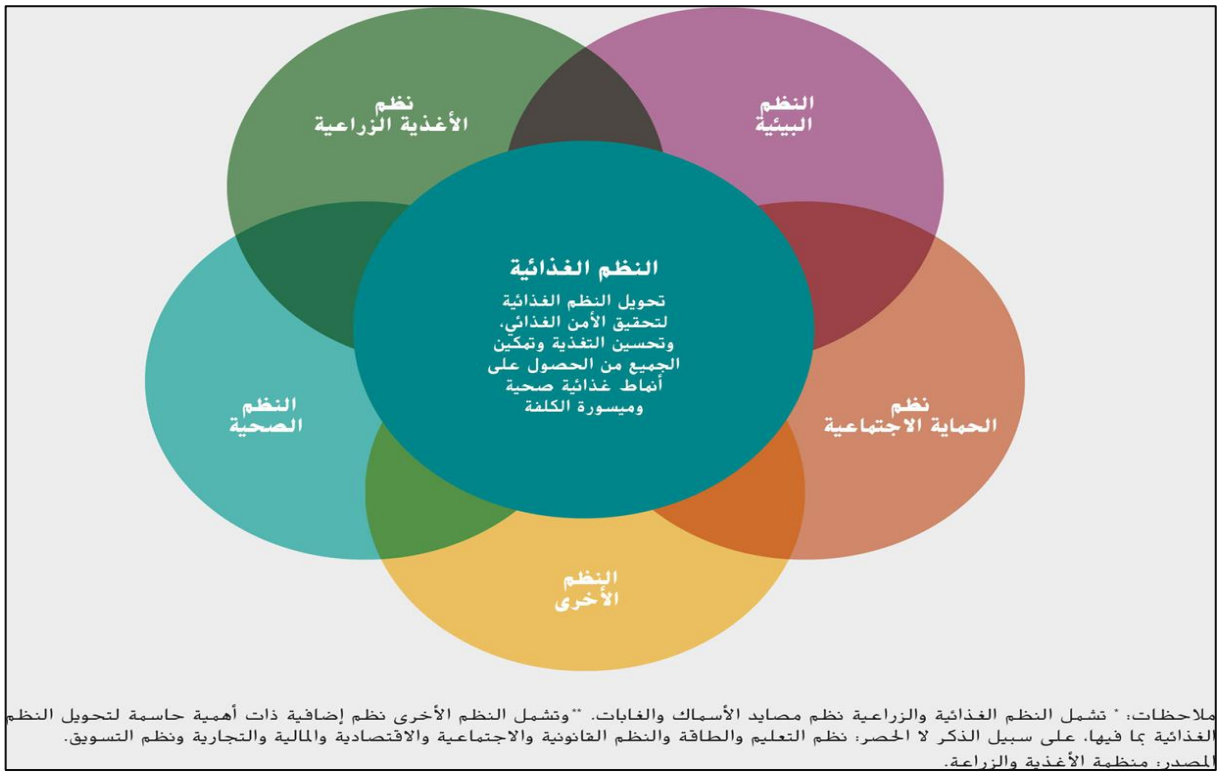

ملاحظات: * تشمل النظم الغذائية والزراعية نظم مصايد الأسماك والغابات. **وتشمل النظم الأخرى نظم إضافية ذات أهمية حاسمة لتحويل النظم الغذائية بما فيها، على سبيل الذكر لا الحصر: نظم التعليم والطاقة والنظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والتجارية ونظم التسويق.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وآخرون (2021). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

وتشمل النظم الغذائية والزراعية كامل نطاق الجهات الفاعلة في العملية الإنتاجية وأنشطتها المترابطة ذات القيمة المضافة. بداية من مراحل الإنتاج الأولي للمنتجات الغذائية وغير الغذائية في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، وكذلك تخزين الأغذية وتجميعها ونقلها وتجهيزها وتوزيعها وتسويقها والتخلّص منها واستهلاكها، وتتفاعل النظم الغذائية والزراعية مع سلاسل الإمداد غير الغذائية من خلال شراء المدخلات الزراعية وعن طريق توفير مدخلات وسيطة لإنتاج السلع غير الغذائية.

وتوفر النظم البيئية، الظروف البيئية والمغذّيات الضرورية في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات لإنتاج الأغذية. ومن ناحية أخرى، تؤثر نظم الإنتاج الغذائي والزراعي على البيئة بطرق متعددة، بما في ذلك من خلال تأثيرها على التنوع البيولوجي، وجودة التربة والمياه، وصحة الحيوان والنباتات، وانبعاثات غازات الدفيئة، فضلًا عن الفاقد والمهدر من الأغذية. وبالتالي، هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى نماذج إنتاج وإمدادات إيجابية للطبيعة، "تنتج أكثر بموارد أقل" لضمان إمدادات غذائية مغذية كافية لعدد سكان العالم المتزايد على مدى العقود القادمة.

وفي السياق المحدد لتحويل النظم الغذائية، تكتسب نظم الطاقة أهمية حاسمة لضمان زيادة الإنتاجية، وتقليل الفاقد والمهدر من الأغذية، وقد تساعد زيادة كفاءة الطاقة في خفض تكلفة الأغذية الآمنة والمغذية. كما تُعد النظم الصحية وخدماتها أموراً حيوية لضمان قدرة السكان على استهلاك الأغذية والاستفادة من المغذيات اللازمة لصحتهم ورفاههم.

ويشير النظر بشكل أكثر تمعناً في الرابط القائم بين الأغذية والصحة إلى أن الأنماط الغذائية غير الصحية هي من بين عوامل الخطر الرئيسية التي تزيد من العبء العالمي للأمراض؛ وعلاوة على ذلك، فإن الآثار الصحية السلبية المرتبطة بالأنماط الغذائية الرديئة الجودة جسيمة (الأنماط التي تحتوي على أغذية ذات نسبة عالية جداً من الدهون والسكريات و/أو الملح، وحد أدنى من القيمة التغذوية، ومستويات منخفضة جداً من البروتين عالي الجودة) ووفقًا للمبادرة المعنية بعبء الأمراض في العالم، يرتبط 20% من الوفيات المبكرة في جميع أنحاء العالم بنمط غذائي رديء الجودة.

تمثّل نظم الحماية الاجتماعية مجموعة من السياسات والبرامج، غالباً ما تستند إلى تشريعات قابلة للتنفيذ، تعالج مواطن الضعف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال:

أ. دعم دخل الأسرة وسبل كسب عيشها للفئات الأشد فقراً وضعفًا من خلال مبادرات المساعدة الاجتماعية (برامج التحويلات النقدية التي توفر الدعم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والتي تمكِّن الأسر من الاستثمار في أنشطتها الإنتاجية) وغيرها من المبادرات.

ب. تحسين الوصول إلى الأنماط الغذائية الصحية والميسورة التكلفة من خلال برامج الأغذية والتغذية المدرسية (على سبيل الذكر لا الحصر) المصمّمة خصيصاً لتحسين التنوع الغذائي، مع تشجيع شراء الأغذية الطازجة من المنتجين المحليين. ويمكن للتحويلات العينية، لا سيما في الأماكن التي لا تعمل فيها أسواق المواد الغذائية بشكل جيد، زيادة الحصول على الأغذية المغذية، بالإضافة إلى الإعانات الغذائية، لا سيما تلك التي تركز على الأغذية المغذية وتستهدف الفئات الأكثر ضعفًا.

3.دور العوامل المسرّعة والمحفزة في تحويل النظم الغذائية

يتطلب التنفيذ الفعال والكفوء لحافظات السياسات والاستثمارات بيئة تمكينية مؤلفة من آليات ومؤسسات للحوكمة تسهّل التشاور عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وفي الوقت نفسه، يُعد توسيع نطاق توافر التكنولوجيات والبيانات والحلول المبتكرة أمراً أساسيًا لتسريع وتيرة العمليات التحويلية، وغالباً ما تُعزى عمليات تحويل النظم الغذائية بالأساس إلى الابتكارات التكنولوجية، مع تجاهل أهمية الظروف الاجتماعية والسياسية في تمكين تنفيذها، والأهم من ذلك، هناك حاجة إلى مجموعة واسعة من الابتكارات المؤسسية والاجتماعية والثقافية وفي مجال السياسات لتمكين تطبيق تكنولوجيات

وابتكارات جديدة لإحداث تحوّل للنظم الغذائية، واعتمادها. **ونلقى الضوء فيما يلي على أهم فئتين من العوامل المسرّعة والمحفزة لتحوّل النظم الغذائية:**

أ.الحوكمة والمؤسسات: تم الاعتراف بشكل متزايد بأهمية أنشاء آلية حوكمة مشتركة بين المؤسسات الفعالة في تنفيذ سياسات النظم الغذائية المتسقة والمتكاملة، خاصة بعد أزمة أسعار الأغذية العالمية، وهناك الكثير من الآليات القائمة على المستويات العالمية والوطنية، وكلّها تهدف إلى ضمان التشاور والتعاون المناسبين عبر القطاعات وبين الجهات الفاعلة الرئيسية. وعلى المستويات الوطنية، من الأفضل وضع آليات الحوكمة الأكثر فاعلية لتنسيق الإجراءات المتعددة القطاعات عبر النظم، على أعلى المستويات الوزارية بالتشاور الوثيق مع الوزارات والمؤسسات القطاعية. والأهم من ذلك، ينبغي لآليات الحوكمة هذه أن تسهّل مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني.

ب. التكنولوجيا والبيانات والابتكار: تمثّل التكنولوجيا والبيانات والابتكار، مجموعة أساسية من العوامل المسرّعة والمحفزة للتغيير التحويلي في النظم الغذائية. وكانت الابتكارات التكنولوجية خلال القرن الماضي مسؤولة عن التحسينات الأساسية المسجّلة في إنتاج الأغذية ومعالجتها وتوزيعها، مما أدى إلى تحسينات مهمة في رفاه الإنسان. وتتطلب الجهات الفاعلة التي تقوم بإدخال تغييرات نظمية نحو نظم غذائية أكثر صحة وإنصافاً وقدرة على الصمود واستدامة، إدخال تكنولوجيات على طول النظم الغذائية بحيث تكون تكنولوجيات جديدة ومبتكرة وذات إمكانات تحويلية جاهزة لاعتمادها. ثمة أيضاً حاجة إلى تحسين البيانات والتحليل وأدوات صنع القرار في تنفيذ حافظات السياسات والاستثمارات لإحداث التحوّل السريع للنظم الغذائية. ويجري حالياً استكشاف وسائل جديدة للاستفادة الكاملة من ثورة البيانات للمساعدة في تحويل النظم الغذائية والزراعية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النمذجة والتحليلات الجغرافية المكانية المتقدمة لتحديد فرص زيادة الدخل، وتقليل مواطن الضعف لدى سكان الريف الذين يشكلون السواد الأعظم من فقراء العالم.

الابتكارات على طول سلسلة القيمة الغذائية، على عكس بعض الافتراضات الأولية، أظهرت معظم سلاسل الإمدادات الغذائية بأنها قادرة على الصمود واستمرت في العمل، حيث تم اعتماد الابتكارات واتخاذ قرارات سريعة لحماية سلاسل الإمدادات الغذائية باعتبارها "خدمة أساسية" خلال الجائحة وعلى الرغم من تطبيق هذه التدابير على نطاق أوسع على سلاسل الإمدادات الحديثة والمتكاملة رأسياً بدلًا من سلاسل الإمدادات الغذائية التقليدية، فإن التدابير المتخذة خلال جائحة كوفيد –19 قد عجلت بالتغييرات في سلاسل الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء العالم. وانتشرت عدة ابتكارات وتكنولوجيات جديدة بسرعة، بما في ذلك التوسّع غير المسبوق في الرقمنة، للحفاظ على سلاسل الإمدادات الغذائية خلال فترات الإقفال والقيود المفروضة على نظم النقل والتوزيع، ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تعزز بشكل

فعال قدرة النظم الغذائية على الصمود في وجه الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الوقت نفسه الذي يتم فيه تحويلها لتوفير أنماط غذائية صحية مع اعتبارات تتعلق بالاستدامة. وعلى سبيل المثال، تُعتبر نظم الريّ التي تعمل بالطاقة الشمسية مراعية للمناخ وموثوقة وميسورة الكلفة إذا تمت إدارتها بشكل مناسب، ولا يقتصر مجال الابتكار على التقدم العلمي أو الهندسي فحسب. فعلى سبيل المثال، سيتطلب الاستثمار الكبير المطلوب لتحويل النظم الغذائية آليات تمويل جديدة ومبتكرة، بالإضافة إلى تمكين الأطر القانونية والتنظيمية، بينما يمكن للمكونات المبتكرة في برامج الحماية الاجتماعية أن تزيد من فعاليتها، وتحسّن استدامتها وتأثيراتها الإيجابية في تيسير الوصول إلى أنماط غذائية صحية للفئات الأكثر ضعفًا.

4.الاستفادة من الحلول التي تصب في مصلحة الجميع وإدارة المقايضات

إن التحوّل الناجح للنظم الغذائية من أجل زيادة القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية للجميع والمنتجة بشكل مستدام، ومع تحسين القدرة على الصمود في وجه الدوافع المحددة، يقتضي الاستفادة الكاملة من الحلول التي تصب في مصلحة الجميع وإدارة المقايضات بعناية. حيث يسفر اعتماد التكنولوجيات والابتكارات الجديدة، والتغييرات اللاحقة في أداء النظم الغذائية، عن إحداث آثار غير مباشرة إيجابية وسلبية، ويؤدي الاتساق بين النظم المذكور، بالإضافة إلى العوامل المسرّعة الشاملة، دوراً رئيسيًا في تعظيم الفوائد وتقليل العواقب السلبية للتحوّل من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وجعل الأنماط الغذائية ميسورة الكلفة. ولذلك، هناك حاجة لاتساق السياسات، الذي يُفهم على أنه حالة لا يقوّض فيها تنفيذ السياسات في مجال ما المجالات الأخرى بل إنها تعزز بعضها البعض حيثما كان ذلك ممكنًا لبناء حافظات تحويلية متعددة القطاعات.